[law](http://elsanhory.arabblogs.com/)

سياسه وقانون

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  |  |  |

[صيغة عقد تاسيس شركة مسئوليه محدوده باللغه العربيه والانجليزيه](http://elsanhory.arabblogs.com/archive/2007/1/147301.html)

عقـد تأسيس شركـــــة

شركة ذات مسئولية محدودة

انه في يوم الموافق / / 2007

تحرر هذا العقد فيما بين كلا من : -

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| م | الاسم | الجنسية | المهنة | ملاحظات |
|  |  |  |  |  |

تمهيــــد

يقر الموقعان على هذا العقد بأنه قد توافرت في كل منهما الاهليه اللازمة لتأسيس الشركة وبأنه لم يسبق صدور أحكام على اى منهما بعقوبة جناية أو جنحه مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد 89، 162، 163، 164 من القانون رقم 159 لسنه 1981 وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس وبأنهما لا يعملان بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.

كما اتفقا فيما بينهما على تأسيس شركة ذات مسئوليه محدودة مصريه الجنسية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية وفقا لأحكام القوانين النافذة وعلى وجه الخصوص قانون الشركات رقم 159 لسنه 1981 ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد.

ويقر الموقعان على هذا العقد بانهما قد التزما بمراعاة كافه القواعد المقررة والمنصوص عليها في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة وذلك طبقا للشروط و الأوضاع الاتية

الباب الأول

اسم الشركة – غرضها

مدتها – مركزها العــــــــام

مادة ( 1 )

اسم الشركة

شركة شركه ذات مسئوليه محدودة

مادة ( 2 )

غرض الشركة

غرض الشركة إنشاء وأقامه وأداره نوادي الغوص مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات أو غيرها التي تزاول أعمالا شبيهه بإعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

مادة ( 3 )

مدة الشركة

مدة الشركة هي عشر سنوات تبدأ اعتبارا من تاريخ اكتسابها الشخصية الاعتبارية قابله للاطاله أو التقصير بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة طبقا لأحكام هذا العقد وأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية

مادة ( 4 )

مركز الشركة

يكون مركز الشركة الرئيسي بمنطقه المسبط بمدينة دهب محافظة جنوب سيناء بجمهورية مصر العربية، ويجوز لمديري الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسي إلى اى جهة أخرى في نفس المدينة، كما يجوز لهم أيضا أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات للشركة في داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها وللشركة أن تقرر نقل المركز الرئيسي لها إلى أية مدينه أخرى داخل جمهورية مصر العربية شريطة أن يكون ذلك بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركاء.

الباب الثاني

راس المال – الحصص

مادة ( 5 )

قيمة راس المال وتوزيعه على الشركاء

حدد رأسمال الشركة بمبلغ 50000 جنيه ( خمسون ألف جنيه مصري ) موزع إلى مائه حصة قيمة كل منها 500 جنية ( خمسمائة جنيها مصريا ) وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على الوجه الاتى:

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| م | اسم صاحب الحصة  وجنسيته | عدد الحصص العينية | عدد الحصص النقدية | القيمة بالجنية المصري | نسبة المشاركة |
|  |  |  |  |  |  |
|  | المجموع |  |  |  | 100 % |

ويقر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها 50000 جنية ( خمسون ألف جنية مصريا ) وأودعت في بنك فرع المرخص له بتلقي الاكتتابات العامة بموجب الشهادة المرفقة.

مادة ( 6 )

حقوق والتزامات مالك الحصص

تخول الحصص جميع الشركاء حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفى اقتسام موجودات الشركة عند التصفية كل منهم بقيمة حصصه في راس المال ولا يلتزم الشركاء إلا في حدود قيمة حصصهم، والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصص تتبعها في ايدى كل من توؤل إلية ملكيتها، ويترتب حتما على ملكيه الحصص قبول أحكام هذا العقد وقرارات جمعيتها العامة الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وأحكام هذا العقد.

مادة ( 7 )

زيادة راس مال الشركة

يجوز زيادة راس مال الشركة على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل المال الاحتياطي إلى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية و طبقا للأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية.

وفى حالة صدور حصص نقدية جديدة يكون للشركاء القدامى حق أفضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة، ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع والشروط التي تعينها إدارة الشركة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك.

مادة ( 8 )

تخفيض راس المال

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض راس مال الشركة عند قيام أسباب جدية تدعو للتخفيض وعلى إلا يقل عن الحد الأدنى لراس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981، ويكون التخفيض بالطريقة التي تراها الجمعية العامة سواء عن طريق إنقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة ألاسميه للحصة شريطة أن لأتقل القيمة الاسمية للحصة عن مائه جنية.

مادة ( 9 )

انتقال ملكية الحصص

ملكية الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير بموجب محرر رسمي موثق بالشهر العقاري ويجب إثبات هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المعد لذلك والمنصوص عليه بالمادة العاشرة من هذا العقد،

ويجب على من يعتزم بيع حصة أو بعضها للغير أن يقوم بأخطار إدارة الشركة بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال يتضمن الاسم الكامل للمتنازل إليه وجنسيته وسنة ومهنته ومحل أقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وثمن وشروط هذا البيع، ثم تقوم إدارة الشركة بأخطار باقي الشركاء في خلال الثلاثة أيام ألتاليه بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال ولباقي الشركاء خلال شهر واحد من تاريخ أخطار المتنازل لإدارة الشركة الحق في استرداد الحصص محل التنازل بالشروط ذاتها، وألا سقط هذا الحق وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصص المبيعة بينهم بنسبة حصص كل منهم في راس مال الشركة.

مادة ( 10 )

سجل الشركاء

يعد بالمركز الرئيسي للشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يلي:

( 1 ) أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال أقامتهم ومهنهم

( 2 ) عدد الحصص التي يمتلكها كل شريك وقيمتها الإجمالية

( 3 ) حالات التنازل عن الحصص أو انتقال ملكيتها مع بيان تاريخ توقيع المتنازل والمتنازل إليه في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن ألت إليه الحصص في حالة الانتقال بطريق الميراث، ولا يكون للتنازل أو الانتقال اثر في مواجهه الشركة أو الغير إلا من تاريخ قيده في السجل المذكور. ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الإطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومي للشركة وترسل إدارة الشركة في خلال شهر يناير في كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة بالسجل المذكور إلى مصلحة الشركات كما يتعين على إدارة الشركة أن تقوم بأخطار الجهة المذكورة باى تغيير قد يطرأ على بيانات سجل الشركاء خلال خمسة أيام على الأكثر من تاريخ إثباته بالسجل.

الباب الثالث

إدارة الشركــــــة

مادة ( 11 )

حق الإدارة ومدتها

يتولى إدارة الشركة مدير أو مديرين تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء أو من غيرهم واستثناء من طريقه التعيين سالفة الذكر عين الشركاء

1-

2-

ويباشر المديران وظائفهم لمده غير محدده. ويقر المديران بأنه لم يسبق صدور أحكام قضائية ضد أحدهما بعقوبة جناية أو جنحه مخلة بالشرف أو بعقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المواد 89، 162، 163، 164 من القانون رقم 159 لسنه 1981 وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على تقديم طلب التأسيس وبأنهما لا يعملان بالحكومة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.

مادة ( 12 )

سلطات إدارة الشركة

يمثل المديران الشركة في علاقتها مع الغير ولهما في هذا الصدد أوسع السلطات لأداره الشركة والتعامل باسمها فيما عدا ما احتفظ به صراحة عقد الشركة أو القانون أو لائحته التنفيذية للجمعية العامة.

مادة ( 13 )

عزل المديرين

المدير قابل للعزل في اى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع راس المال على الأقل.

مادة ( 14 )

خلو إدارة الشركة

من مديــــــــر

في حالة خلو إدارة الشركة من مدير تدعى الجمعية العامة غير العادية للانعقاد خلال شهر على الأكثر للنظر في الأمر وتعيين مديرا جديدا مع مراعاة أحكام المادة 62 من القانون 159 لسنة 1981.

مادة ( 15 )

مكافأة إدارة الشركة

وبدلاتــــــــها

للمدير الحق في مبلغ سنوي اجمالى قدرة 2400 جنية ألفان وأربعمائة جنيه بصفة مكافأة تدفع كل سنة وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقه في الأرباح على الوجه المبين في المادة 34 من هذا العقد.

مادة ( 16 )

مطبوعات الشركة

يجب أن تحمل الإعلانات ونسخ العقود وجميع الأوراق والمطبوعات الأخرى التي تصدر من الشركة اسم الشركة وان تسبقه أو تلحقه عبارة شركة ذات مسئولية محدودة مكتوبة بأحرف واضحة ومقرؤة مع بيان مركز الشركة الرئيسي وبيان راس المال بحسب قيمته الثابتة في أخر ميزانية معتمدة للشركة

مادة ( 17 )

تبليغات الشركة

تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا العقد سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئه خطابات موصى عليها مصحوبة بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال.

الباب الرابع

الجمعية العامـــــة

مادة ( 18 )

مكان انعقاد الجمعية

العامة للشركـــــاء

تمثل الجمعية العامة جميع الشركاء ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة ( دهب ) محافظة جنوب سيناء

مادة ( 19 )

حق حضور الجمعية

العامة للشركـــــاء

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة للشركاء مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بنفسه أو عن طريق وكيل من لشركاء أو غيرهم بتوكيل خاص ولكل شريك أو وكيل عدد من الأصوات يقدر بعدد ما يمتلكه أو يمثله من حصص دون تحديد.

مادة ( 20 )

رئاسة الجمعية العامة

للشركــــــــاء

يرأس اجتماع الجمعية العامة ويعين الرئيس أمينا للسر ومراجعا لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العامة تعينهما ويجب أن يحضر الاجتماع احد المديرين على الأقل.

مادة ( 21 )

إخطارات الدعوة

لانعقاد الجمعية العامــة

للشركــــــاء

توجه الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة للشركاء بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال وترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل في محل أقامته الثابت بسجل الشركاء ويجب أن يتضمن أخطار الدعوة بيان جدول الأعمال ومكان وزمان الاجتماع ويوضع جدول الأعمال بمعرفة الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد.

مادة ( 22 )

مداولات الجمعية العامة

للشركاء وقراراتها

لا يجوز للجمعية العامة للشركاء أن تتداول في غير المسائل المدرجة في جدول أعمالها المحدد سلفا بأخطار الدعوة ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع، وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة للشركاء طبقا لعقد الشركة وأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحتة التنفيذية ملزمة لجميع الشركاء بمن فيهم الغائبين والمخالفين في الراى وعديمي الأهلية وناقصيها.

مادة ( 23 )

الجمعية العامة العادية

للشركـــــــــاء

تنعقد الجمعية العامة العادية للشركاء كل سنة بناء على دعوة من إدارة الشركة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة اشهر على الأكثر التالية لنهاية السنة المالية للشركة ولإدارة الشركة أن تقرر دعوة الجمعية العامة العادية للشركاء للانعقاد غير العادي كلما دعت الضرورة إلى ذلك وعلى إدارة الشركة أن تدعو الجمعية العامة العادية للشركاء إلى انعقاد غير عادى إذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملك 5 % من راس مال الشركة على الأقل بموجب خطاب موصى علية مصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب.

ولمراقب الحسابات أو مصلحة الشركات أن تدعو الجمعية العامة العادية للشركاء للانعقاد في دور انعقاد غير عادى في الأحوال التي تتراخى فيها إدارة الشركة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيهه الدعوى للانعقاد.

مادة ( 24 )

اختصاصات الجمعية العامة

العاديــــــة للشركــــاء

تجتمع الجمعية العامة العادية للشركاء مرة على الأقل كل سنة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية وتنظر الجمعية على الأخص في المسائل الآتية:

1-  تقرير مراقب الحسابات

2-  مراقبة أعمال إدارة الشركة والنظر في إخلائها من المسئولية

3-  المصادقة على القوائم المالية

4-  الموافقة على توزيع الأرباح وتحيد مكافأة الإدارة

5-  تعيين مراقب الحسابات وتحديد اتعابه

6-  تعيين المديرين وتحديد مكافأتهم

مادة ( 25 )

نصاب صحة انعقاد الجمعية العامة العادية

للشركاء ونصاب صحة قراراتها

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية للشركاء صحيحا إلا إذا حضرة شركاء يمثلون ( نصف ) راس المال على الأقل فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية العامة العادية إلى اجتماع ثاني يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه، ويجوز الاكتفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني وتصدر فيه القرارات بأغلبية عدد أصوات الحصص الحاضرة والممثلة في الاجتماع على الأقل وفى حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع.

مادة ( 26 )

اختصاصات الجمعية العامة

غيـر العاديــة للشركـاء

تختص الجمعية العامة غير العادية للشركاء بتعديل عقد الشركة مع مراعاة ما يلي:

1-  لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شانه المساس بالحقوق الأساسية لمالك الحصص التي يستمدها بصفته شريكا.

2-   يجوز إضافة إغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى.

3-  يكون للجمعية العامة غير العادية للشركاء النظر في زيادة راس المال أو تخفيضه أو إطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة أو اندماج الشركة.

مادة ( 27 )

نصاب صحة انعقاد الجمعية العامة

غير العاديــــــــــــة

للشركاء ونصاب صحة قراراتــها

مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية للشركاء الأحكام الآتية.

1-   تجتمع الجمعية العامة غير العادية للشركاء بناء على دعوة من إدارة الشركة وعلى إدارة الشركة توجيه الدعوة إذا طلب منها ذلك عدد من الشركاء يمثل 10 % من راس مال الشركة على الأقل لأسباب جدية وإذا لم تقم إدارة الشركة بدعوة الجمعية خلال شهر واحد من تقديم الطلب إليها كان للمطالبين أن يتقدموا إلى مصلحة الشركات التي تتولى توجيه الدعوة.

2-   لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركاء صحيحا إلا إذا حضرة شركاء يمثلون ( نصف ) راس المال على الأقل فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجبت دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثاني خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا إذا حضرة شركاء يمثلون ( ثلث ) راس المال على الأقل

3-   تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركاء في اجتماعها الأول بموافقة ( 40 % ) على الأقل و تصدر قراراتها في اجتماعها الثاني بموافقة ( 25 % ) على الأقل.

وإذا كان القرار يتعلق بعزل احد المديرين فأنة يلزم أن يصدر بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع راس المال على الأقل بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزلة.

مادة ( 28 )

تسجيل أسماء الحاضرين

في اجتماع الجمعية العامة للشركاء

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالاصاله أو بالإنابة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقبا لحسابات وفارز الأصوات.

مادة ( 29 )

المناقشة والاستجواب

يكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها واستجواب إدارة الشركة ومراقب الحسابات بشأنها، وتجيب إدارة الشركة أو مراقب الحسابات على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى الشريك أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ

مادة ( 30 )

طريقة التصويت

يكون التصويت في الجمعية العامة للشركاء علنيا ويجب أن يكون التصويت بطريقه سرية إذا كان القرار يتعلق بتعيين المديرين أو بعزلهم أو بإقامة دعوى المسئولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس الاجتماع أو عدد من الشركاء يمثل الأصوات الحاضرة والممثلة في الاجتماع على الأقل.

مادة ( 31 )

محضر الاجتماع وسجل المحاضــر

يحر محضر اجتماع يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك إثبات حضور ممثلي الجهات الإدارية المختصة كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الأصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء إثباته في المحضر. وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة للشركات بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص مرقومه صفحاته ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وفارزو الأصوات ومراقب الحسابات وتصدق إدارة الشركة على صور أو مستخرجات هذه المحاضر، ويجب إرسال صوره من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركاء إلى مصلحة الشركات خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها.

الباب الخامس

سنة الشركة – الجرد – الحساب الختامي

المال الاحتياطي – توزيع الأرباح

ماده ( 32 )

السنة المالية للشركة

السنة المالية لشركة اثنتا عشر شهرا ميلادية تبدأ من أول شهر يناير وتنتهي في أخر شهر ديسمبر من كل عام على أن السنة المالية الأولى تشمل المدة التي تنقضي من تاريخ تأسيس الشركة النهائي حتى أخر شهر ديسمبر من العام التالي وتنعقد أول جمعية عامة غير عادية سنوية للشركاء عقب هذه السنة.

ماده ( 32)

التقرير السنوي عن نشاط الشركة

وإعداد القوائم المالية

يجب على إدارة الشركة أن تعد عن كل سنة مالية خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهائها القوائم المالية وتقريرا عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة المالية ذاتها. وتودع القوائم المالية بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ إعدادها مكتب السجل التجاري المختص ولكل ذي شان أن يطلع عليها لدية ويجب إرسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى إلى كل شريك ومصلحة الشركات ومراقب الحسابات بطريق البريد الموصى علية المصحوب بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل.

ماده ( 34 )

توزيع الأرباح

وتجنيب الاحتياطـــــي

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الأخرى كما يلي يبدأ تجنيب مبلغ يوازى 25 % على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي ويوقف هذا التجنيب متى بلغ مجموع الاحتياطي ما يوازى 75 % على الأقل من راس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك يتعين العودة إلى التجنيب.

1-   يقطتع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها 10 % من راس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنة إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة

2-   يخصص بعد ما تقدم مبلغ لا تتجاوز نسبته 5 % من الأرباح المتبقية لمكافأة إدارة الشركة.

3-   تخصص نسبة من الأرباح بناء على اقتراح إدارة الشركة واعتماد الجمعية العامة توزع على العاملين.

4-   يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح إدارة الشركة إلى السنة المالية المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال للاستهلاك غير العادي إما الخسائر أن وجدت فيتحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم كل بأكثر من قيمة حصصه.

ماده ( 35 )

استخدام الاحتياطي

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة للشركاء بناء على اقتراح المديرين فيما يعود على الشركة بالنفع.

ماده ( 36 )

مكان وزمان دفع

حصص الأربـــــاح

تدفع حصص الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي تحددها إدارة الشركة بشرط إلا تتجاوز شهر واحد من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع. ويجوز لإدارة الشركة أن تقوم بتوزيع مبلغ من اصل حصص أرباح الشركة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك.

الباب السادس

مراقب حسابات الشركة

ومستشارها القانونـــــي

مادة ( 37 )

مراقب حسابات الشركة

مع مراعاة أحكام المواد من 103 إلى 109 من القانون 159 لسنة 1981ولائحتة التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شانهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة للشركاء وتقدر اتعابة واستثناء مما تقدم عين الشركاء السيد / . المحاسب القانوني س.م.م ( ) المقيم في مراقبا أولا لحسابات الشركة ويقر المراقب بقبوله التعيين وبتوافر الشروط المقررة في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة في شخصه وبعدم مخالفته لأحكام المواد من 103 إلى 109 من القانون 159 لسنة 1981 ويسال المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفة وكيلا عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب أو يستوضحه عما ورد به.

ماده ( 38 )

المستشار القانوني للشركة

يكون للشركة مستشار قانوني من المقيدين بجدول الاستئناف على الأقل يتم تعينه وتقدر أتعابه بقرار من الجمعية العامة للشركاء واستثناء مما تقدم عين الشركاء السيد / مصطفى فتحي عبد الحفيظ المحامى بالاستئناف والمقيم في 54 شارع الشيخ ريحان عابدين مستشارا قانونيا أولا للشركة ويقر المستشار بقبوله التعيين

الباب السابع

في المنازعات ودعاوى المسئولية

المدنية ودعاوى البــــــــطلان

ماده ( 39 )

السلطة المختصة برفع المنازعات

مع عدم الإخلال بحقوق الشركاء المقررة فأنة لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشتركة ضد أداره الشركة إلا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة للشركاء ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر أداره الشركة بذلك بموجب خطاب موصى علية بعلم الوصول أو باليد مقابل إيصال قبل انعقاد الجمعية العامة للشركاء بشهر واحد على الأقل ويجب على إدارة الشركة أدراج الاقتراح في جدول أعمال الجمعية العامة للشركاء . وإذا رفضت الجمعية العامة للشركاء هذا الاقتراح فلا يجوز لاى شريك أعاده طرحة باسمة الشخصي إما إذا قبل تعين الجمعية العامة لمباشره الدعوى مندوبا أو أكثر ويجب أن توجه إليهم جميع الإعلانات الرسمية

مادة ( 40 )

دعوى المسئولية المدنية

لا يترتب على اى قرار يصدر من الجمعية العامة للشركاء سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أداره الشركة بسبب الأخطاء التي تقع منها في تنفيذ مهمتها وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية المدنية قد عرض على الجمعية العامة للشركاء بتقرير من إدارة الشركة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير أداره الشركة أو تقرير مراقب الحسابات ( حسب الأحوال )

مادة ( 41 )

دعوى البطلان

مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة للشركاء بالمخالفة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 أو عقد الشركة وكذلك يجوز أبطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من الشركاء أو للأضرار بهم أو لجلب نفع خاص لأداره الشركة أو غيرها دون اعتبار لمصلحة الشركة ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا الشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيبوا عن الحضور بسبب مقبول ويجوز لمصلحة الشركات أن تنوب عنهم في طلب البطلان إذا تقدموا بأسباب جدية ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كان لم يكن بالنسبة إلى جميع الشركاء وعلى أداره الشركة نشر ملخص الحكم بالبطلان في أحدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات وتسقط دعوى البطلان بمضي سنة من تاريخ صدور القرار ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك

الباب الثامن

في حل الشركة وتصفيتها

ماده ( 42 )

حل الشركة قبل انقضاء اجلها

في حالة خسارة نصف راس مال الشركة تحل الشركة قبل انقضاء اجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية للشركاء خلاف ذلك

مادة ( 43 )

تصفية الشركة

مع مراعاة أحكام القانون 159 لسنه 1981 ولائحته التنفيذية يجب عند انتهاء مده الشركة أو في حالة حلها قبل الأجل المحدد لها أن تعين الجمعية العامة بناء على طلب أداره الشركة مصفيا أو أكثر من بين الشركاء أو غيرهم وتحدد سلطاتهم وأتعابهم كما تبين طريقه التصفية

وفى حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفى وتحدد أتعابه و لاينتهى عمل المصفى بوفاة الشركاء أو إشهار إفلاسهم أو إعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم وتنتهي سلطة أداره الشركة بتعيين المصفين إما سلطة الجمعية العامة للشركاء فتبقى قائمة طوال مده التصفية إلى أن يتم إخلاء عهده المصفين

الباب التاسع

في أحكام ختامية

مادة ( 44 )

القانون الواجب التطبيق

تسرى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981 وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها فيما لم يرد نص بشانه نص خاص في هذا العقد

ماده ( 45 )

نسخ العقد

حرر هذا العقد بمدينة بجمهورية مصر العربية في يوم ( ) الموافق / / 2005 ميلادية الموافق / / 14 هجرية من ( ) نسخة لكل من المتعاقدين نسخة والباقي لتقديمها إلى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس

مادة ( 46 )

في إيداع العقد

ووكيل المؤسسين ومصاريف التأسيس

يودع هذا العقد في السجل التجاري وينشر طبقا للقانون

وقد فوض الشركاء السيد / ف اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في هذا الشأن والمصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التي يتم إنفاقها في سبيل تأسيس الشركة تخصم من حساب المصروفات العامة

توقيعات المؤسسين

أنه في يوم الموافق / / 2005 فيما بين الموقعين أدناه

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| م | الاسم | الجنسية | محل الإقامة | التوقيع |
|  |  |  |  |  |

**Contract of ESTABLISHMENT**

**-Company**

**Limited Liability Company**

This day the corresponding to / / 2005

By and between the signatories hereunder:

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| NO | Name | Nationality | Profession | Date  of  birth | Evidence  Of  Identity | Domicile |
| 1    2    3 |  |  |  |  |  |  |

**Preamble**

The signatories of this contract acknowledge that each of them has the legal capacity needed for the establishment of the company, that no judgments of conviction has been rendered against any of them in a felony, a misdemeanor affecting honor or any of the penalties provided for in the articles (89),( 1 62),( 163 ),( 164) of the Law No. 159 of 1981 during the five years preceding the submission of the application of establishment (unless rehabilitated) and that they are not employed with the Government, the public sector or the business public sector.

They agreed among them to establish a limited Liability Company enjoying the Egyptian nationality by virtue of a license from the Government of the Arab of Egypt in accordance with the Laws prevailing in it, the Companies Law No.159 of 1981 as amended and its executive regulations, and in accordance with the provisions of this contract.

The signatories of this contract acknowledge that they have committed themselves to duly observe all prescribed rules provided for in the said laws to establish this company according to the following formalities and conditions.

**Chapter One**

**Name of the company, its object, its**

**Term And its head office**

**Article 1**

**The name of the Company**

The name of the Company is:

A Limited Liability Company

**Article 2**

**The object of the company**

The object of the company is

With due diligence to the provisions of the Laws, regulations and prevailing decisions, and provided that the necessary license for practizing such activities has been attained.

The Company may have interest with other companies, or may participate in any aspect with other companies practizing similar business or that may aid it in the fulfillment of its object in Egypt or abroad. It may merge with the said entities, may buy them or annex them in accordance with the provisions of the Law and its executive regulations.

**Article 3**

**The term of the company**

The term of the company is ( ) years, beginning from the date of acquiring the juridical personality, and it may be extended or shortened after taking the necessary procedure in accordance with the provisions of this contract and of the Law No.159 of 1981 and its executive regulations

**Article 4**

**Head office of the company**

The head office of the company shall be the city of Dahab Governorate South Sinai of in the Arab Republic of Egypt.

The managers of the company may transfer the head office to any other place in the same city. They may also decide to establish branches, or agencies for the company in the Arab Republic of Egypt or abroad. The company may decide to move its head office to any other city inside the Arab Republic of Egypt subject to the approval of the extraordinary general meeting of the associates.

**Chapter 2**

**Capital — Quotas**

**Article 5**

**The capital and its distribution**

**among the associates:**

The capital of the company has been defined by LE ( ) distributed to( ) quotas , the value of each is L.E ( )

These quotas are distributed among the associates as follows

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| # | Name of  the owner  of the quota  and his  nationality | Number  Of Quotas  in kind | Number  Of quotas  in  cash | Value in  L.E | Percentage  Of  association |
|  |  |  |  |  |  |
|  | Total |  |  |  | 100% |

The associates attest that the quotas in cash had been paid in full in the amount of ( )LE And had been deposited in Bank ( ) Branch ( ) Which is authorized to receive public subscriptions by virtue of the attached certificate

**Article 6**

**Rights and obligations of the owner of quota**

The quota confers to all associates equal rights in getting profits and in the participation in the properties of the company at the time of liquidation each in pro rata of his quotas in the capital and the associates shall not be liable except within the value of their quotas.

Rights and obligations related to quotas may be sued in the hands of each owner who may receive them. The ownership of the quotas entails inevitably the acceptance of the provisions of this contract and the decisions of the general meeting in accordance with the provisions of Law 159 of 1981 as amended and its executive regulations and the provisions of this contract.

**Article 7**

**Increase of the capital of the company**

The capital of the company may be increased at one or more times by issuing new quotas or by the transfer of a reserve into quotas by a decision from the extraordinary general meeting in accordance with the p~ovisions provided for in the companies LawNo.159 of 1981 and its executive regulations.

In the case of issuing new cash quotas the old associates shall have the right of priority in the subscription thereof in pro rata to the number of old quotas owned by each. This right shall be used according to the formalities and conditions prescribed by the management of the company, unless the extraordinary general meeting decides otherwise.

**Article 8**

**Reduction of the capital of the company**

The extraordinary general meeting may decide to reduce the capital of the company if serious reasons justif~i such reduction provided that the minimum capital may not be less than the limit provided for in the executive regulations of the Law No. 159 of 1981. The reduction shall be effected in the manner prescribed by the general meeting whether by decreasing the number of quotas or recovering some of them or by reducing the nominal value of quotas provided that the nominal value of the quota may not be less than one hundred Pounds.

**Article 9**

**Transfer of title of quotas**

The ownership of quotas is transferable among parties or among them and third parties bay virtue of a wriften assignment.

Such transfer or disposition shall be evidenced in the record prepared for it and provided for in Article 10 of this contract. Each associate wishing to sell his quotas or some of them to third parties shall notify the management of the company accordingly by virtue of a registered letter accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt stating the complete name of the assignee, his nationality, occupation, domicile, the number of quotas assigned and the price and conditions of sale. The management of the company shall notify the rest of the associates during the three following days by virtue of a registered letter accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt. The other partners shall have a period of one month of the date of notification delivered from the assignor to the management of the company, during which they have the right of preemption upon the assigned quotas in the same conditions. If this right is claimed by more than one partner the sold quotas shall be distributed among them in pro rata to the quotas of each in the capital of the company.

**Article 10**

**The record of associates**

A record of associates shall be prepared in the head office of the company and shall include the following:

1) Names of associates,their nationalities, domiciles and occupations.

2) Number of quotas owned by each associate and their total value.

3) Assignments of shares or transfer of title indicating the date of signing each the assignee and the assignor in case of dispositions among living persons, the signature of the manager and the assignee of the quota in case of transfer by cause of inheritance.

The assignment or the transfer may not produce any effect towards the company of third parties except as of the date of registration in the said register. Each associate and each interested person other than the associates may peruse this register during the daily working hours of the company. The management of the company shall send during the month of January of each year a list comprising the indications stated in the said record to the Companies Organization. The management of the company shall notify the said Organization with any change in the record of partners during five days at the most from the date of entry in the record.

**Chapter 3**

**The management**

**of the company**

**Article 11**

**The right to manage and its duration**

One or more managers shall perform the management of the company. They shall be appointed by the general meeting from among the associates or from others, and by exception from this manner of appointment the associates agreed to appoint:

1-- Mr of nationality  
 domiciled at  
2-- Mr of nationality.  
 domiciled at   
3-- Mr of nationality   
 domiciled at

The first period of management ends at

Or the managers shall exercise their functions for an indefinite period.

The managers acknowledge that no judgements of conviction has been rendered against any of them in a felony, a misdemeanor affecting honor or any of the penalties provided for in the articles (89),(162),(1 63),(164) of the Law No. 159 of 1981 during the five years preceding the submission of the a lication of establishment (unless rehabilitated) and that they are not employed with the Government, the public sector or the business public sector.

**Article 12**

**The powers of the management of the cornpany**

The manager(s) represent the company in its relations with third parties and he/they has/have in this connection the most extensive powers to manage the company and to deal in its name except in matters expressly reserved in the contract of the company, in the Law or its executive regulations for the general meeting. Or

**Article 13**

**Removal of the managers**

The majority of associates owning three quarters of the capital at least may remove a manager at any time by a motivated decision.

**Article 14**

**The vacancy of the post of a manager**

In case of the vacancy of a post of a manager in the company, the extraordinary general meeting shall be invited to a meeting during one month at the most to consider the matter and appoint a new manager with due diligence to the provisions of Article 26 of the Law 159 of 1981.

**Article 15**

**Remuneration and allocations for company’s management**

The manager has the right to an annual sum amounting to LE ( ) as a remuneration paid each ( ) and it will be entered in the general expenses account. The manager has over this remuneration the right to recover the representation expenses, the allowances of travel and transport, he (they) has(have) right to a portion in profits as illustrated in Article 34 of this contract.

**Article 16**

**Printed matter of the company**

All announcements, copies of contracts and other papers and printed matters issued by the company shall bear its name and be preceded or followed by the wording “a limited liability company”, written in clear readable letters with the indication of the head office of the company and the capital as evidence in the last approved balance sheet of the company

**Article 17**

**Notifications of the company**

Notifications of the company referred to in this contract whether among associates or with the company shall be effected by registered letters with acknowkdgment of receipt or by hand against receipt.

**Chapter 4**

**The general meeting**

**Article 18**

**The place of holding the**

**general meeting of associates**

The general meeting represents all the associates and may not be held except in the city of Dahab

**Article 19**

**The right to attend**

**the general meeting of associates**

Each associate has the right to attend the general meeting of associates whatever may be the number of quotas he owns in person or by a proxy from the associates or from others by a special procuration. Each associate or proxy shall have a number of votes corresponding to the number of quotas he owns or represents without limitation.

**Article 20**

**The chairmanship of**

**the general meeting of associates**

The general meeting shall be chaired by the chairman shall appoint a secretary and a checker for the poli provided that the general meeting shall approve their appointment. The meetin shall be attended b one at least ofthe managers.

**Article 21**

**Notification of the invitation of**

**the general meeting of the associates**

The invitation for the attendance of the general meeting of associates shall be directed by virtue of a registered letter with acknowledgment of receipt or by hand against receipt. The notification shall be sent to each associate at least fifteen days before the date of holding the general meeting to his domicile evidenced in the register of associates. The notification shall include the agenda of works, the place and time of the meeting, and the agenda of work shall be drawn by the body which directs the invitation.

**Article 22**

**Deliberations of the general meeting**

**of associates and its decisions**

The general meeting of the associates may not deliberate in matters other than those stated in the agenda of works previously mentioned in the notification of holding the meeting. However, the general meeting may deliberate in serious matters which may arise during the meeting.

The decisions issued by the general meeting of associates in accordance with the contract of the company and the provisions of the Law 159 of 1981 and the executive regulations shall be binding upon all associates including the absent and the dissenting in opinion as well as minors and incapacitated persons.

**Article 23**

**The ordinary general meeting**

**of the associates**

The ordinary general meeting of associates shall be held each year upon invitation from the management of the company in the time and place mentioned in the announcement of invitation, during the three months at the most following the end of the financial year of the company. The management of the company may decide to hold the ordinary general meeting into an extraordinary meeting if necessity so requires. The management of the company shall invite the ordinary general meeting of associates to an extraordinary meeting if requested by the auditor or a number of associates representing 5% of the capital of the company at least, by virtue of a registered letter with acknowledgment of receipt or by hand against receipt provided that the reasons for such request shall be clarified.

The auditor or the Companies Organization may invite the ordinary general meeting of associates to an extraordinary~ session in the cases where the management of the company delays in inviting it despite the fact that the invitation is obligatory and a month lapses as of the time of occurrence,. of the fact or commencement of the date during which the invitation should be directed.

**Article 24**

**Functions of the ordinary general**

**meeting of associates**

The ordinary general meeting of associates convenes at least once every year during the three months following the end of the financial year and it considers specifically the following matters:

1) The report of the auditor

2) The supervision of the works of the management of the company and its discharge of resposibility

3) Approving the financial statements.

4) Approving the distribution of profits and determining the remuneration of the management.

5) Appointing the auditor and determining his fees

6) Appointing the managers and determining their remuneration.

**Article 25**

**The quorum of validity of holding**

**the ordinary general meeting of**

**Associates and the quorum of validity of decisions**

The ordinary general meeting of associates shall not be valid unless attended by associates representing 50 % at least of the capital. If this minimum is not met in the first meeting the general meeting must be invited to a second meeting to be held during the thirty days following the first meeting and this second meeting shall be valid whatever may be the number of quotas represented therein.

The invitation to the first meeting may suffice if it contained the time of the second meeting. Decisions shall be issued by at least the majority of the number of votes of quotas present and represented in the meeting and in case of a tie the side of the chairman of the meeting shall be the preponderant.

**Article 26**

**Functions of the extraordinary**

**general meeting of associates**

The extraordinary general meetin of the associates is competent to amend the contract of incorporation of the company with due diligence to the following:

1) The obligations of associates shall not be increased, and every decision issued by the general meeting affecting the substantial rights of the owner of quotas inspired by his quality as associate shall be null and void.

2) Additional, supplementary or near purposes may be added to the original purpose of the company.

3) The extraordinary general meeting of associates may consider the increase or reduction of the capital, extending or shortening the term of the company or its dissolution before the end of its term or the change of the percentage of the loss leading to the dissolution or merger of the company.

**Article 27**

**Quorum of the validity of the extraordinary general meeting**

**of associates and the quorum of its decisions.**

Without due regard to th provisions of the ordinary genera meeting, the extraordinary genera meeting shall be subject to th following provisions:

1) The extraordinary genera meeting of associates shall be heh u on invitation from the management of the company and this management shall make the invitation if requested to do so by a number of associates representing at least 10% of the capital of the company for justifying reasons. If the management of the company did not invite the general meeting during one month of the submission of the application, the applicants may submit their application to the Companies Organization which makes the invitation.

2 ) The extraordinary general meeting of associates shall not be valid unless attended by associates representing at least of the capital. If this minimum is not met in the first meeting , the general meeting must be invited to a second meeting during the thirty days following the first meeting. The second meeting shall be valid if attended by associates representing at leasi

3) The decisions of the extraordinary general meeting of associates in the first meeting shall be issued by the approval of at least , and the decisions in the second meeting shall be issued by the approval of at least

If the decision relates to the discharge of a manager it shall be issued by the approval of the numerical majority of associates owning the three quarters after the exclusion of the quotas of the discharged manager

**Article 28**

**Registration of the names of those present**

**in the general meeting of associates**

The names of attending associates shall be registered in a special record evidencing their attendance, whether as principals or per procuration. Such record shall be signed before the beginning of the meeting by each of the auditor and the checker for the poll.

**Article 29**

**Deliberation and inquisitions**

Each associate attending the general meeting shall have the right of deliberating on matters stated in the agenda and to put questions to the management of the company and the auditors in their respect.

The management of the company or the auditor may answer the questions of associates within the limits which may not expose the interest of the company or the public interest to any prejudice. If the associate finds that the answer to his question is not enough he may request a decision from the general meeting and this decision shall be enforceable.

**Article 30**

**The mode of voting**

Voting in the general meeting of the associates shall be public and nust be in a secret manner if the lecision relates to the appointment or discharge of managers or ,ringing the lawsuit of responsibility against them or if the secrecy was requested by the chairman of the meeting or a number of associates epresenting at least one tenth of the votes attending or represented in the meeting.

**Article 31**

**The minutes of meeting and the**

**register of minutes**

Minutes of the meeting shall be written including the evidence of attendance, the quorum of the meeting and the presence of competent administrative authorities and organizations, as well as sufficient synopsis of all deliberations of the general meeting, all events that may occur during the meeting, the decisions taken in the meeting, the number of votes approving or dissenting to them and all what the associates request to be evidenced in the minutes.

The minutes of the sessions of the general meeting of associates shall be regularl recorded after each session in a special record with serial numbered pages, and shall be signed, together with the minutes by the chairman of the meeting, the secretary, the checker for poll and the auditor. The management of the company shall attest the copies and extracts of the minutes of the general meeting of associates a copy of which shall be sent to the Companies Organization during, at the most one month as of the date of the meeting.

**Chapter 5**

**The year of the company**

**, inventory, final, account, Reserve fund**

**and distribution of profits**

**Article 32**

**The financial year of the company**

The financial year of the company shall be twelve (AD) months beginning from the month of ( ) and ending at the end of the month of ( ) each year. However, the first financial year includes the period from the date of final establishment till the end of the month of ( ) of the following year, and the first ordinary general meeting of associates shall be held after the said year.

**Artcle 33**

**The annual report of activity of the company**

**and the preparation of the financial statements**

The management of the company shall prepare for every financial year, during at the most two months of the end of the year, the financial statements, a report of company’s activity during the financial year and its financial position at the end of the financial year.

The financial statements shall be deposited after fifteen days as of the date of its preparation, in the competent commercial registry and any interested person may peruse it there. A copy of the paper stated in the first paragraph shall be sent to each associate, to the Companies Organization and the auditor by registered mail accompanied with acknowledgment of receipt or by hand against receipt two weeks at least before the date of holding the general meeting.

**Article 34**

**Distribution of profits and making**

**reserves**

The annual net profits of the company shall be distributed after the deduction of all general expenses and charges as follows:

1) Deduction begins with a sum amounting at least to 15 % of the profits to constitute the legal reserve, and this deduction ceases when the total reserve amounts to at least 50% of the capital. The  
deduction shall be resumed when the reserve decreases under this percentage.

2) The next deduction shall be for the sum necessary to distribute a first portion of profits amounting at least to 10 % of the profits among associates according to the value of their quotas. If the profits of the company in one year does not permit to distribute this portion, it may not be claimed from the profits of the coming years.

3) Shall be devoted, after the preceding deduction, a sum not exceeding 5 % of the rest of the profits for the remuneration of the management of the company.

4) A percentage of profits shall beT levoted for the distribution among ;he employees upon suggestion of :he management of the company and approval of the general meeting.

5) The rest of profits shall be distributed among the associates as additional portion of profits or it may be brought forward upon suggestion of the management of the company to the following year or an unusual reserve or depreciation fund may be constituted of such sums. As to losses, if any, they shall be borne by the associates in proportion to their quotas provided no one may lose more than the value of his quotas.

**Article 35**

**The use of reserve**

The reserve may be used by a decision from the general meeting of associates, upon suggestion from the managers, in the interest of the company.

**Article 36**

**Time and venue of payment of profits**

The portion of profits shall be paid to the associates in the time and venue determined by the management of the company, rovided that it may not exceed one month from the date of the decision of the distribution of the general meeting. The management of the company may decide to distribute a sum from the original portions of current profits of the company if the profits devoted and current permits it to do.

**Chapter 6**

**The auditor of the company**

**and the legal adviser**

**Article 37**

**The auditor of the company**

With due regard to the provisions of Articles (103) to (109) of the Law 159 of 1981 and its executive regulations, the company shall have one or more auditors among those satisfying the conditions provided for in the Law of exercizing the profession of accountancy and auditing to be appointed by the general meeting of the associates and the said meeting shall determine his fees.

By way of exception from the foregoing, the associates have appointed Mr. Legal accountant registered under No ( . ) residing at to be the first auditor of the company.

The auditor acknowledges his acceptance of his appointment and that he in person satisfies the conditions prescribed in the Law of the profession of accountancy and auditing and that he did not contravene the provisions of the articles from (103) to (109) of the Law No. 159 of 1981 as amended.

The auditor shall be responsible for the validity of the indications stated in his report in his quality as proxy for all associates Each associate has the right during the general meeting to discuss the report of the auditor or to ask for clarification upon its contents.

**Article 38**

**The legal adviser of the company**

The company shall have a legal adviser among the lawyers registered in the table of appeal courts at least, to be appointed and his fees shall be determined by

By way of exception from the foregoing the associates have  
appointed Mr. Mostafa Fathy A. Hafez lawyer at

Residing at Dahab –South Sinai as the first legal adviser of the company. The legal adviser acknowledges his acceptance to this appointment

**Chapter 7**

**Disputes, actions of civil responsibility**

**and actions of nullity**

**Article 39**

**The body competent to initiate disputes**

Without prejudice to the rights of associates legally prescribed, disputes affecting the 6 common interest of the company may not be initiated against the management of the company except in the names of the whole associates and by a decision from the general meeting of associates. Each associate wishing to initiate a dispute of this kind shall notify the management of the company accordingly by virtue of a registered letter accompanied with the acknowledgment of receipt or by hand against receipt one month at least before holding the general meeting. The management of the company shall insert such suggestion in the agenda of the general meeting of associates.

If the general meeting of associates refuses this suggestion no other associate may re-submit it in his own name, but in case of acceptance, the general meeting shall appoint one or more delegates to initiate and follow the action and to receive all official notifications.

**Article 40**

**The action of civil liability**

No decision issued from the general meeting of associates may entail the extinguishing of the action of civil liability against the management of the company because of the faults committed in the execution of its functions. If the fault initiatin the civil liabili has been brought before the general meeting of associates by a report from the management of the company or the auditor, the action shall extinguish by the lapse of one year as of the date of the decision of the general meeting approving the report of the management of the company or report of the auditor (as the case may be).

**Article 41**

**The action of nullity**

Without any prejudice to the rights of bona fide third parties, shall be null and void every decision issued by the general meeting of the associates in contrariety to the provisions of the Law No.159 of 1981 or the contract of incorporation of the company.

Shall also be null and void every decision issued for the sake of a certain category of the associates or to cause nuisance to them or to bring a special benefit to the management of the company or others regardless of the interest of the company.

Nullity in such case may not be claimed except by the associates who objected the decision in the minutes of the meeting or who were absent for justifiable cause

The Companies Organization may replace them in claiming the nullity if serious reasons were submitted to it. The judgment of nullity shall ensue that the decision is considered non existing as to all associates and the management of the company shall publish the summary of the judgment of nullity in one of the daily newspapers and in the Companies Gazette. The action of nullity extinguishes by the lapse of one year as of the date of issuing the decision. The initiation of the action may not suspend the execution of the decision unless the court orders otherwise.

**Chapter 8**

**Dissolution and liquidation**

**of the company**

**Article 42**

**Dissolution of the company before Maturity**

In case the company loses half of its capital, the company shall be dissolved before the end of its term unless the extraordinary general meeting of the associates decides otherwise.

**Article 43**

**Liquidation of the company**

With due regard to the provisions of the Law No.159 of 1981 and its executive regulations, the general meeting upon request from the management of the company shall appoint one or more liquidators among the associates or from others, at the end of the term of the company or in case of dissolution before the end of its term. The general meeting shall define their powers, their fees and prescribe the method of liquidation.

In case the company is dissolved by a court judgment or because of its nullity, the court shall define the method of liquidation, appoints the liquidator and determines his fees. The task of the liquidator may not end by the death of associates, their bankruptcy, insolvency, or interdiction even if he was appointed by them. The power of the management of the company shall end by the appointment of the liquidators, but the power of the general meeting of associates shall continue to exist during the period of liquidation until the liquidators are discharged

**Chapter 9**

**Final provisions**

**Article 44**

**The applicable Law**

The provisions of the Law of joint stock companies, partnerships limited by shares and the limited liability companies issued by the Law No.159 of 1981 as amended and its executive regulations shall apply unless otherwise provided for in this contract.

**Article 45**

**Copies of the contract**

This contract has been written in the city of Dahab in the Arab Republic of Egypt , on the day,corresponding to / / (AD) , corresponding to / / (AH),of copies, one for each of the parties and the rest for presentment to the concerned bodies for the issuance of the decision authorizing the establishment.

**Article 46**

**The deposit of the contract,**

**the founders proxy and**

**establishment expenses**

This contract shall be deposited with the commercial register and be published in line with the Law.

The associates has delegated Mr. Mostafa Fathy A. Hafez To take all the necessary procedure in this respect. Expenses reimbursements, wages and charges incurred for the establishment of the company shall be deducted from the account of general expenses.

Top of Form

Bottom of Form

***Lease Agreement ( Counsellor’s Residence)***

***اتفاقية إيجا*ر *(مقر إقامة المستشار)***

An agreement of lease entered into in JORDAN on this ----- day of -------------- 2009 between:

تم الاتفاق على عقد الإيجار في [الاردن](http://www.lawjo.net/vb/showthread.php?24039) في ------- من شهر ----------- من عام 2009 بين:

**First Party:**   
( The First Party)

**الطرف الاول:** السادة / (الطرف الأول)

**Second Party:**: ( The Second Party )   
**الطرف الثاني**:

(الطرف الثاني)**Preamble**

It was agreed between the two parties of this contract mentioned above that the First Party shall lease to the Second Party flat number (....) of Building No. ..., Located in \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_.

**مقدمة:**

تم الاتفاق بين طرفي هذا العقد المذكورين أعلاه على أن الطرف الأول سيؤجر للمستأجر الشقة رقم (...) بالمبنى رقم ... الواقع بمنطقة \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_.   
**The First Article:**  
The Second Party agreed to lease flat number (....) mentioned above ( in the preamble) from the First Party for (1) one year as of 1/11/2009 until 31/10/2010.   
  
**المادة الاولى**  
وافق الطرف الثاني على استئجار الشقة رقم (....) المذكورة أعلاه ( في المقدمة ) من الطرف الأول ولمدة(1) سنة بدءا من تاريخ 1/11/2009 ولغاية 31/10/2010.   
**The Second Article**  
The Second Party, having faithfully observed all the terms of this contract, shall have an option to renew this contract for further periods of one (1) year each on the same terms ( except as regards the rent which will be payable during such period) as are herein contained. The First Party shall advise the Second Party at least three(3) months prior to the termination of the contract of the rent to be charged for such renewed term. If the Second Party wishes to exercise his option to renew, he shall within two (2) months after such date advise the First Party in writing thereof.  
**المادة الثانية**  
سيكون للطرف الثاني بعد أن قام بتمعن كل شروط هذا العقد الخيار بتجديد هذا العقد لفترات أخرى مدة الواحدة منها (1) سنة واحدة بنفس الشروط ( ماعدا القيمة الإيجارية التي ستدفع عن هذه الفترة) والمتضمنة في هذا العقد. يجب على الطرف الأول إخطار الطرف الثاني قبل (3) ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية العقد عن القيمة التي سيقوم بدفعها عن فترة التجديد. واذا ما رغب الطرف الثاني بممارسة حقه في التجديد، يتوجب عليه إخطار الطرف الأول كتابيا خلال فترة (2) شهرين من ذلك التاريخ.   
**The Third Article**  
The two parties agreed that the monthly rental value for flat number (....) shall be JD 650(JORDAN dinars Six Hundred and Fifty) which is payable every three months in advance to ---------------------------------------------------------------------------------------------------------------- upon receiving the receipts by the Second Party.

**المادة الثالثة**

اتفق الطرفان على أن تكون قيمة الإيجار الشهري للشقة رقم (....) (650) دينار (ستمائة وخمسون دينار) تدفع مقدما كل (3) ثلاثة شهر إلى ---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------- لقاء سندات قبض يحررها للمستأجر.  
**The Fourth Article**  
The First Party shall pay all rates, taxes and public dues charged in respect of the premises and payable during the currency of the term of the lease.  
**المادة الرابعة**  
على الطرف الأول دفع كافة الضرائب والمستحقات العامة المتعلقة بالعقار خلال فترة سريان هذا العقد.  
  
  
**The Fifth Article**   
The expenses of water, electricity and gas consumption to be borne by the First Party.

**المادة الخامسة**تكاليف استهلاك الماء والكهرباء والغاز على الطرف الأول.

**The Sixth Article**  
The Second Party declares that he had examined the leased premises before signing the contract and that he accepted it in its current condition, and meeting all the requirements and that it is usable for the purpose it was meant for and for the purpose it was rented for.

**المادة السادسة**

يقر الطرف الثاني بأنه قد عاين العقار قبل توقيع العقد وانه قبل به على وضعه الراهن ، وانه يفي بكل المتطلبات وانه يمكن استخدامه للغرض الذي استؤجر من اجله.  
**The Seventh Article**  
The Second Party may not sublease the premises without the First Party’s approval otherwise the contract shall be deemed cancelled automatically without a notice or warning and the second party is to pay all the compensation.

**المادة السابعة**

لا يحق للمستأجر التأجير بالباطن دون موافقة الطرف الأول ، وإلا يعتبر العقد لاغيا دون إشعار أو تحذير وعلى الطرف الثاني دفع كامل التعويضات.  
**The Eighth Article**  
1- During the currency of this lease, the First Party shall at his expense maintain all structural elements such as walls, ceilings, roofs, floors, foundations and elevators of the premises, and to carry out any necessary repairs to the main services ( gas, water, electricity, air conditioning and walls painting)of the premises as soon as the First Party becomes aware thereof.  
2- With regard to any defect coming into existence during the currency of this lease in any part of the premises, the removal of which is not the responsibility of the Second Party in terms of sub-clause ( 3 ) of this clause, the following shall apply:  
  
(i) The Second Party shall be entitled to give written notice to the First Party that the Second Party requires the First Party to start removing such defect within (7) seven days. If at the expiry of such time the First Party has not removed such defect, the Second Party shall be entitled to do so and any expenditure thereby incurred by the Second Party shall be paid to him by the First Party, on demand or shall be deducted from the rent as set-off.  
  
3- Subject to the provisions of sub-clause (1) and (2) of this clause the Second Party shall during the currency of this lease at his expense:  
(i) Keep in good repair and in sanitary condition the interior of the leasehold, including all doors and windows.  
  
  
(ii) Keep in proper working order and good repair all locks, latches, door handles and other fittings and all electrical and other installations in and outside the leasehold provided that any major breakdown of any electrical, water or sewage installation shall be remedied by the First Party.   
  
(iii) Replace any such locks, latches, door handles and other fittings, and, subject to the provision in sub-clause (3)(ii) of this clause, any broken window panes and lost or damaged keys.  
  
4- Should the Second Party fail in any respect to comply with sub-clause ( 3 ) of this clause, the First Party shall have the right without prejudice to his rights under the other terms of this lease, to give the Second Party (7) seven days written notice to start remedy such failure. Should the Second Party fail to comply with such notice, the First Party shall be entitled to effect any necessary repair or replacement at the expense of the Second Party, who shall pay the amount thereof to the First Party, on demand.

**المادة الثامنة**

1- على الطرف الأول وخلال فترة سريان هذا العقد أن يقوم بإصلاح كافة الأعطال الهيكلية كالجدران والأسقف والسطوح والأرضيات والأساسات والمصاعد على نفقته الخاصة، والقيام بالإصلاحات اللازمة للخدمات الرئيسة ( الغاز و الماء والكهرباء والتكييف وطلاء الجدران) في العقار عند إعلامه بها من قبل الطرف الثاني.  
  
2- وفيما يتعلق بأي عطل يحدث خلال فترة سريان هذا العقد في أي من أجزاء العقار، والذي لا يتحمل الطرف الثاني مسؤولية إصلاحه حسب الفقرة الفرعية ( 3 ) من هذه الفقرة، ستطبق الشروط التالية:  
  
  
(i) يتوجب على الطرف الثاني إخطار الطرف الأول كتابيا مطالبا الطرف الأول القيام بإصلاح هذا العطل خلال (7) سبعة أيام. وفي حال عدم إصلاح الطرف الأول لهذا العطل خلال تلك الفترة ، يتعين على الطرف الثاني القيام بذلك بنفسه على أن يرد له الطرف الأول كامل مدفوعاته عند مطالبته بها أو أن تحسم من قيمة الإيجار كمقاصة.   
3- بالخضوع لأحكام الفقرة الفرعية (1) و (2) من هذه الفقرة ، يجب على الطرف الثاني وعلى نفقته الخاصة:  
( i ) المحافظة على العقار الطرف الثاني من الداخل بحالة جيدة بما في ذلك الأبواب والنوافذ.  
( ii ) المحافظة على أقفال ومزاليج وقبضات الأبواب بحالة جيدة وكل التركيبات الأخرى وكل التركيبات الكهربائية داخل وخارج العقار شريطة أن يقوم الطرف الأول بإصلاح أعطال الكهرباء والماء والصرف الصحي الرئيسة .  
( iii ) تبديل أي من تلك الأقفال والمزاليج وقبضات الأبواب والتركيبات الأخرى، وبناء على أحكام الفقرة الفرعية (3) (ii ) من هذه الفقرة ، أية ألواح نوافذ زجاجية مكسورة وأية مفاتيح تالفة أو مفقودة.  
  
  
4- في حال عدم التزام الطرف الثاني بأحكام الفقرة الفرعية (3) من هذه الفقرة، للمؤجر الحق دون المساس بحقوقه ضمن البنود الأخرى في هذا العقد إخطار الطرف الثاني كتابيا بفترة (7) سبعة أيام للبدء بإصلاح ذلك العطل. وإذا لم يلتزم الطرف الثاني بذلك الإخطار، يتعين على الطرف الأول القيام بأي إصلاح أو تبديل ضروريين على نفقة الطرف الثاني الذي سيقوم بدوره بدفع تلك المبالغ للمؤجر عند مطالبته بها.   
**The Ninth Article**  
If as a consequence of “ any irresistible force or inevitable accident” the premises:  
1- is wholly destroyed or if it is partially destroyed to such an extent that the Second Party is unable to use the premises for the purposes for which they have been hired, this lease shall thereupon terminate;  
2- is partially destroyed the Second Party shall enjoy an abatement of rent in proportion to the extent to which he is deprived of use and occupation of the premises until the partial destruction thereof is remedied. The amount of such abatement shall be agreed between the First Party and the Second Party and, if they do not agree, shall be determined by arbitration; pending agreement as to, or determination of, the said amount, as the case may be, the Second Party shall continue to pay rent in terms of clause (2) hereof, but the First Party shall be obliged to refund to the Second Party such part of rent as, in the light of the said amount, ought not to have been paid by the Second Party.

**المادة التاسعة**

إذا ما أصبح العقار ونتيجة لعوامل لا يمكن مقاومتها أو حادث لا يمكن تجنبه :  
1- مدمرا بشكل كلي أو جزئي بحيث يصبح الطرف الثاني غير قادر على استخدام العقار للغرض الذي استأجره من أجله، ينهى العقد بناء على ذلك.  
2- مدمرا بشكل جزئي ، يتمتع الطرف الثاني بتخفيض على القيمة الإيجارية بقدر الجزء المدمر الذي حرم الاستفادة منه وشغله حتى يتم إصلاح ذلك الدمار. يتم الاتفاق على قيمة ذلك التخفيض بين الطرف الأول والطرف الثاني وفي حال لم يتفقا على المبلغ يتم اللجوء إلى التحكيم ريثما يتم التوصل إلى اتفاق ما أو تحديد المبلغ المذكور حسب مقتضى الحال، ويستمر الطرف الثاني بدفع الإيجار حسب المادة (3) من هذا العقد، ويكون الطرف الأول ملزما بإرجاع هذا الجزء من القيمة الإيجارية في ضوء أن المبلغ المذكور لم يكن واجبا على الطرف الثاني دفعه.   
**The Tenth Article**  
The Second Party shall permit the First Party and his architects, constructors and others during daytime and at a time agreed on by the Second Party and accompanied by a representative of the Second Party to enter upon the premises and carry out repairs, improvements, maintenance, alterations and other work(including work of a structural nature) to the premises or to any part thereof provided that in the exercise of any such power the First Party will endeavor to avoid unduly inconveniencing the Second Party and provided that the First Party in so doing shall not interfere with the Second Party in its use and occupation of the premises more that is reasonably and shall make good any damage caused thereby.

**المادة العاشرة**

يسمح الطرف الثاني لمهندسي ومقاولي الطرف الأول بالدخول إلى العقار خلال أوقات النهار وبوقت يتفق عليه مع الطرف الثاني وبحضور ممثل عنه ( الطرف الثاني) والقيام بالإصلاحات والتحسينات والصيانة والتغييرات وأية أعمال أخرى ( بما فيها الأعمال ذات الطبيعة الهيكلية) للعقار أو أي جزء منه شريطة أن يبذل الطرف الأول ما بوسعه خلال قيامه بتلك الأعمال لعدم إزعاج الطرف الثاني وشريطة ألا يتدخل الطرف الأول بشكل غير معقول أثناء قيامه بتلك الأعمال بطريقة استعمال الطرف الثاني للعقار وأن يصلح أي عطل ينجم عن ذلك.   
**The Eleventh Article**  
The Second Party may not make any modifications of the lease premises neither by addition, amendment nor by demolition without obtaining the permission of the First Party in writing.

**المادة الحادية عشرة**

لايجوز للطرف الثاني إحداث أية تعديلات في العين الطرف الأولة سواء بالإضافة أو التعديل أو الإزالة إلا بعد الحصول على موافقة كتابة من الطرف الأول.  
**The Twelfth Article ( Diplomatic Escape)**  
Notwithstanding any thing to the contrary it is hereby agreed and declared as follows:  
1- If at any time during the continuance of the term hereby granted, the Government of the Republic of South Africa shall cease to have diplomatic/consular representation in JORDAN with the result that the premises are no longer required, or to change grade thereof, or to reduce the number of its members, or if the Government of the Republic of South Africa acquired its own property in JORDAN for the same purposes as that which the premises will serve, the Second Party shall be entitled to terminate this lease on giving the First Party (3) three months notice in writing to that effect or (2) two months rent in lieu of such  
notice.  
2- If the occupant of the premises, Ms. \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_, being a member of the diplomatic mission is transferred from JORDAN by the South African Government, the Second Party may terminate the lease by giving the First Party (3) three months notice in writing to that effect or (2) two months rent in lieu of such notice.  
  
3- In the event of the said occupant’s transfer, if the Second Party does not terminate the lease in terms of sub-clause (2) above, then the lease shall, at the Second Party’s discretion continue with a new member of the diplomatic/consular   
Mission as the occupant thereof.   
  
4- In the event of the lease being terminated, any unspent rent paid in advance of the period beyond the date of actual termination and surrender of the premises shall be refundable in full to the Second Party by the First Party within (30)thirty days after termination.

**المادة الثانية عشرة ( الفقرة الدبلوماسية)**على الرغم من كل ما هو مغاير، تم الاتفاق على الآتي:

1- إذا قررت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا في أي وقت خلال سريان هذا العقد التوقف عن تمثيلها الدبلوماسي / القنصلي في الاردن الأمر الذي يقتضي عدم الحاجة إلى العقار ، أو تغيير الدرجة أو إنقاص عدد أفراد بعثتها، أو في حال حصلت حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على ممتلكاتها الخاصة في الاردن لنفس الأغراض التي من أجلها استؤجر العقار، يحق للمستأجر إنهاء هذا العقد بإعطاء الطرف الأول إخطارا كتابيا مدته (3) ثلاثة أشهر أو إيجار (2) شهرين بدلا عن ذلك الإخطار.  
  
  
  
  
2- إذا تم نقل السيدة \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ شاغلة العقار كونها عضوا في البعثة الدبلوماسية من الاردن بواسطة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا، يمكن للمستأجر إنهاء العقد بإعطاء الطرف الأول إخطارا كتابيا مدته (3) ثلاثة أشهر أو أجرة (2) شهرين بدلا عن ذلك الإخطار.   
  
  
3- في حال نقل الشاغل المذكور، وإذا لم يقم الطرف الثاني بإنهاء العقد حسب شروط الفقرة الفرعية (2) أعلاه، يستمر عقد الإيجار بناء على رغبة الطرف الثاني مع عضو جديد بالبعثة الدبلوماسية/ القنصلية كشاغل للعقار المذكور.   
  
  
4- في حال إنهاء العقد، على الطرف الأول إرجاع أية مدفوعات مقدما بالكامل عن أية فترة بعد تاريخ الإنهاء الفعلي للعقد وتسليم العقار للمستأجر خلال فترة (30 ) يوما بعد إنهاء العقد.   
  
**The Thirteenth Article**  
Should either parties fail to comply with any of the terms and conditions of this rental contract then the other party shall be entitled to give the defaulting party notice of at least (14)fourteen days to comply herewith. Should the defaulting party fail to do so then the aggrieved party shall be entitled without further notice to terminate this rental contract. Such action shall not prejudice the aggrieved party’s right to pursue additional or alternative remedied and not prejudice any right of recovery with respect of any outstanding liabilities under this rental contract. In the event of termination, The waiver by either party of any breach of any term covenant or condition in this lease shall not be deemed to be a waiver of any subsequent breach of the same or any term covenant or condition of this rental contract.

**المادة الثالثة عشرة**

في حال عدم التزام أي من الطرفين بشروط وبنود هذا العقد، يتوجب على الطرف الآخر إشعار الطرف غير الملتزم بمدة ( 14) أربعة عشر يوما على الأقل للالتزام. وفي حال عدم التزامه، يحق للطرف المتضرر إنهاء هذا العقد دون أي إشعار. إن مثل هذا الفعل لا يمس حق الطرف المتضرر في القيام بأية تصحيحات بديلة أو إضافية ولا يمس أيا من حقوق الاسترداد فيما يتعلق بالالتزامات المستحقة في هذا العقد. وفي حال الإنهاء،. إن تنازل أي من الطرفين عن أي إخلال في أي بند أو شرط من هذا العقد لا يجب اعتباره تنازلا عن نفس البند أو أية بنود أو شروط لاحقة لهذا العقد.   
**The Fourteenth Article**  
Any notice required to be served under this agreement shall be sufficiently served if posted by registered post or delivered by hand to the First Party at his address, being -------------------------------------------------------------------------, or to the Second Party at the address of the South African Embassy being Villa ......, House \_\_\_\_, Street\_\_\_\_, Block \_\_\_\_ , Salwa, as the case may be, each such address being chosen by the First Party and the Second Party respectively at his domicile, and shall be deemed to have been received on the day of delivery if delivered by hand and (7) seven days after posting if posted . Either party may change such domicile by written notice to the other party which notice shall be delivered by hand or sent by registered post.

**المادة الرابعة عشرة**

لتنفيذ أي إشعار في هذه الاتفاقية يجب تسليمه باليد للطرف الأول أو بالبريد على عنوانه الكائن في: ----------------------------------------------------------------------------أو للطرف الثاني على عنوان سفارة جمهورية جنوب أفريقيا وهو فيلا رقم \_\_\_\_ ، منزل رقم (....) الشارع (...) القطعة (....) بمنطقة سلوى، حيث يتم اختيار كل من العنوانين من قبل الطرف الأول والطرف الثاني على التوالي كمكان إقامة، ويعتبر مستلما بنفس اليوم في حال إيصاله باليد وبعد (7) سبعة أيام في حال إرساله بالبريد. يمكن لأي من الطرفين تغيير مكان إقامته بإخطار كتابي يسلم للطرف الآخر باليد أو يرسل بالبريد المسجل.   
**The Fifteenth Article**  
Both the First Party and the Second Party agreed to pay the commission of a full month rent of JD 650 ( JORDAM Dinar Six Hundred and Fifty) to ----------------------------------------------------- for one time only.

**المادة الخامسة عشرة**وافق الطرف الثاني على دفع عمولة مقدارها الإيجار الشهري وقدره 650 دينار اردني ( ستمائة وخمسون دينارا اردنيا) ل-------------------------------------- ولمرة واحدة فقط.

**The Sixteenth Article**  
This contract constitutes the whole agreement between the parties and supersedes all previous agreements between the parties and no agreement at variance with any of the terms and or provisions hereof shall be binding upon either the First Party or the Second Party unless contained in a written document signed by each of them or by the duly authorised representative of both parties.

**المادة السادسة عشرة**يشكل هذا العقد مجمل الاتفاقية بين الطرفين ويبطل كل الاتفاقية السابقة بين الطرفين ولا تعتبر أية اتفاقية تخالف أيا من شروط وبنود هذا العقد ملزمة لأي من الطرف الأول أو الثاني إلا إذا تم تضمينها بمستند كتابي موقع من قبل كلا الطرفين أو من ممثلين عنهما حسب الأصول.

**The Seventeenth Article**  
This contract is made in duplicate, in English and Arabic languages, and both the First Party and the Second Party received their copies.

**المادة السابعة عشرة**حرر هذا العقد من نسختين باللغة العربية واللغة الانجليزية واستلم كل من الطرف الأول والطرف الثاني نسخته.

**The First Party**  
**Signature**

**الطرف الأول**السادة / **التوقيع**

**The Second Party**  
The Government of the Republic of South Africa through its embassy in JORDAN as represented by Ms. in her capacity as Head of Management duly authorized hereto.  
  
**Signature**

**الطرف الثاني**

حكومة جمهورية جنوب أفريقيا من خلال سفارتها في الاردن بالسيدة \_\_\_\_\_\_\_\_ بصفتها رئيسة الإدارة ومفوضة حسب الأصول .  
  
**التوقيع**

|  |  |
| --- | --- |
|  |  |